الرئيس سليمان يستقبل الوزير المعلم

وزير الخارجية السوري وليد المعلم يدخل القصر الجمهوري.

زيارته لقصر بعبدا أول ترجمة للقاء باريس

المعلم حدد مواضيع قمة سليمان ـ الأسد موحياً بمواقف دمشق منها وكلامه عن التغيير بعد الانتخابات طرح علامات استفهام ولا أجوبة!

لا يختلف إثنان على أن زيارة وزير الخارجية السورية وليد المعلم لبيروت يوم الإثنين الماضي كانت مميزة في الشكل والمضمون، لأنها عكست نمطاً سورياً جديداً في مقاربة العلاقات مع لبنان بعد سنوات من التوتر والجفاء وأحياناً القطيعة.

وإذا كان للشكل اعتباراته، فإن وصول الوزير المعلم الى مطار رفيق الحريري الدولي في طائرة سورية خاصة، وانتقاله مباشرة مع نظيره فوزي صلوخ الى قصر بعبدا للقاء رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، ثم عودته لتناول الطعام في أحد مطاعم العاصمة تلبية لدعوة من الوزير صلوخ فإن كل هذه الاعتبارات وفّرت معطيات عن إمكانية وجود رغبة لدى المسؤولين السوريين بتغيير نمط التعاون مع لبنان ولو في إطاره البروتوكولي، وهو أمر أثلج قلوب الكثير من اللبنانيين، من دون أن يعني ذلك أن الملف المتعلق بالمواضيع الأخرى العالقة بين البلدين يمكن أن يحقق تقدماً أو اختراقاً في مكان ما. وفي رأي مراجع لبنانية معينة أن «الشكل» حقق أهدافه، ويبقى المضمون الذي تأمل المراجع نفسها أن يضع حداً للكثير من الإشكالات والرواسب التي حفلت بها السنوات الأخيرة. فالرئيس ميشال سليمان يختلف عن غيره من الرؤساء، وهذا ما يعرفه السوريون أنفسهم، ولديه طريقة عمل مختلفة كانت ستظهر جلية لو تمت الزيارة الرئاسية اللبنانية الى سوريا يوم غد السبت، إلا أنها أرجأت الى وقت لاحق (قد يكون الأسبوع المقبل) لعدم إنجاز لجنة الصياغة الوزارية مسودة البيان الوزاري لتوزيعه على النواب والوزراء قبل ٤٨ ساعة من الموعد المحدد للجلسة.

٤ نقاط أساسية

وفي إطار المضمون، قالت مصادر مرافقة للموفد السوري الوزير وليد المعلم، إن المحادثات التي أجراها مع الرئيس سليمان كانت عملية تكملة لتلك التي بدأت مع خلوة الرئيسين في باريس، والتي تقرر خلالها إيفاد الوزير المعلم مع رسالة خطية تضمنت دعوة الرئيس سليمان لزيارة دمشق، وقد تمحورت هذه المواضيع، إضافة الى الحديث عن الزيارة حول أربع نقاط أساسية، هي:

أولاً: موضوع العلاقات الديبلوماسية المنوي إقامتها بين البلدين وفق ما تم الاتفاق عليه بين الرئيسين سليمان والأسد في باريس على هامش قمة «الاتحاد من أجل المتوسط»، والآلية التي ستعتمد لهذه الغاية، فضلاً عن دور المجلس اللبناني السوري في إقامة العلاقات الديبلوماسية، وهو أمر يتطلب مناقشة لاتخاذ قرار مشترك بين الجانبين اللبناني والسوري لأن إنشاء المجلس مرتبط بمعاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين، وبالتالي لا بد من التطرق الى هذه المعاهدة لتحديد إطار العلاقات الثنائية، علماً أن الوزير المعلم، من القائلين بأن العلاقات الديبلوماسية لا تلغي بالضرورة دور المجلس الأعلى، بل يمكن أن تكمله في إطار تحديد لطبيعة عمل المجلس واللجان الوزارية المنبثقة عنه، والاتفاقات الثنائية التي ولدت من رحمه. وفي هذا السياق، تقول المعلومات إن الوزير المعلم ألمح خلال محادثاته في بيروت الى إمكانية إجراء بعض التعديلات على المعاهدة وعلى صلاحيات المجلس الأعلى والأمانة العامة المنبثقة عنه والتي يتولاها السيد نصري خوري، وذلك كي يتلاءم الوضع المستجد مع الوضع القائم حالياً، لأن إلغاء الاتفاقات أو تعديلها يتطلب أيضاً موافقة مجلس النواب الذي سبق له أن صوّت على المعاهدة والاتفاقات التي كانت نتجت عنها. وعلم أن الجانب اللبناني أثار البحث في تفاصيل هذه المسألة الحساسة خلال قمة الرئيسين، علماً أن الوزير المعلم أوحى في حديثه الى وجود دول ترتبط بعلاقات ديبلوماسية لكن ذلك لم يمنع قيام مجلس أعلى في ما بينها لوضع ما يتم الاتفاق عليه موضع التنفيذ ضمن آلية عمل جديدة.

20080704w.0001b-r

تظاهرة أهالي المفقودين على طريق القصر الجمهوري.

المزارع والمفقودون

ثانياً: موضوع مزارع شبعا وترسيم الحدود اللبنانية ـ السورية، حيث تلتقي وجهات النظر اللبنانية ـ السورية في موضوع لبنانية المزارع، لكنها لا تلتقي بشكل مباشر في موضوع ترسيم الحدود، حيث يرى الجانب السوري ـ على حد قول الوزير المعلم ـ أن عملية الترسيم جنوباً لا يمكن أن تتم في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للمزارع، أو في ظل وجودها تحت الشرعية الدولية، ناهيك عن موضوع المياه المختلف عن موضوع الأرض. واستوقف المراقبين في هذا السياق، قول الوزير المعلم إن مرابطة قوات الأمم المتحدة فيها لا يعني انتهاء الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يعني استطراداً أن دمشق لن تكون في وارد الموافقة على ترسيم الحدود الجنوبية قبل بت مسألة الإحتلال الاسرائيلي لهذه المزارع. في حين أن هذه المسألة ممكنة بدءاً من الشمال حيث لا احتلال إسرائيلياً. إلا أن الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في إرسال مسّاح تولى درس أوضاع الحدود والاطلاع عن كثب على الواقع الذي تعيشه، بدأ يوحي بوجود إرادة دولية لوضع المزارع تحت مجهر البحث عن حل. وثمة من أعطى مهلة لا تتجاوز نهاية السنة الجارية وربما مع الخريف المقبل.

ثالثاً: موضوع اللبنانيين المفقودين في السجون السورية والتي تظاهرت عينة من أهلهم على طريق القصر الجمهوري، وانتظرت مرور موكب المعلم ولو على مسافة بعيدة، مما أحدث حرجاً بالنسبة الى القوات الأمنية التي كان همها حصر المتظاهرين في مكان واحد أو متابعة تحركاتهم بشكل دقيق ولصيق مخافة أن يتعرض موكب الوزير المعلم لأي شر، وهنا الطامة الكبرى. في هذا الإطار سجلت الأوساط السياسية، الطريقة التي تعامل بها الوزير المعلم مع هذه المسألة الإنسانية وهي تختلف كلياً عما رمى اليه الرئيس سليمان عندما وعد أهاليهم بالعمل لمعرفة مصيرهم. أما المعلم فأعلن أنه كان يتمنى أن يجلب معه عائلات بعض المفقودين السوريين في لبنان، للتظاهر مع اللبنانيين الذين تجمعوا على طريق القصر.

ورغم أن ردة الفعل هذه لم تكن على المستوى المرتقب من الوزير المعلم، إلا أن أهالي المفقودين أجمعوا أنهم سيواصلون تحركهم حتى تتحقق المطالب وينكشف مصير المفقودين. ورأى معنيون بملف المفقودين في قول الوزير المعلم أن من صبر ثلاثين سنة يمكن أن يصبر بضعة أسابيع بعد، إشارة واضحة أن لدى المسؤولين السوريين معلومات عن مفقوديهم وينبغي بالتالي الكشف عنها ليرتاح بال الأهالي وتخرج هذه القضية من دائرة الاستغلال السياسي والابتزاز الشعبي.

«عثرات» وانتخابات مقبلة

وخارج إطار البحث بين الرئيس سليمان والوزير المعلم، والذي يفترض أن يتوسع ويُحسم خلال القمة بين الرئيسين اللبناني والسوري، توقفت المراجع المعنية خصوصاً عند إشارة الوزير المعلم الى «عثرات» لبنانية تؤخر أو تبطئ مسيرة العلاقات، ومنها الاختلاف في الممارسة بين الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء، وهو أمر سهل سورياً وغير واضح لبنانياً على حد تعبير المعلم، الذي أثار مسألة التداخل السكاني بين القرى الحدودية ووجود عدد كبير من أبناء القرى اللبنانية يدرسون ويعملون ويزرعون في سوريا، وكأنه أراد بذلك رمي الكرة في الملعب اللبناني، أو تقاسم المسؤولية على الأقل بين البلدين.

لكن الأبرز ـ وفق المراجع نفسها ـ كان الربط الذي أقامه المعلم بين حصول تغيير في تعاطي سوريا مع لبنان، وما وصفه بـ «التغيير» في لبنان، معطوفاً على الأمل الذي أبداه بأن تضع الانتخابات النيابية المقبلة لبنان على سكة الحل الصحيح، الأمر الذي فسرته المراجع نفسها، بأن سوريا لا تعتبر قيام حكومة وحدة وطنية في لبنان تطوراً كافياً ونهائياً، وهي ترتقب التغيير الذي سينجم عن الانتخابات المقبلة ولا تتقدم خطوات أساسية في ملف العلاقات قبل جلاء نتائج هذا الاستحقاق واتجاهات الوضع اللبناني.

في أي حال، فإن مراجع رسمية قالت لـ «الأفكار» إن زيارة الوزير المعلم، حملت، إضافة الى الدعوة الرئاسية، تحديداً للمواضيع التي ستدرس خلال القمة، وأوحى حديث الوزير السوري ما يمكن ان تكون المواقف التي تنوي دمشق إبلاغها الى الرئيس اللبناني الذي سيحظى خلال زيارته للعاصمة السورية، باهتمام بالغ نظراً للظروف التي تتم فيها الزيارة من جهة، والمواضيع لتي ستثار فيها من جهة أخرى، فضلاً عن أنها سترسم المقاربة التي تنوي دمشق التعاطي مع لبنان من خلالها. وتتوقع المراجع نفسها حصول تغيير ولو أولي في ملف العلاقات بين البلدين، إضافة الى أن هذا التغيير لن يصبح جذرياً وملموساً في المدى القريب خصوصاً في ما خص العلاقات الديبلوماسية لأن ذلك مرتبط بما يمكن أن تطلبه دمشق من ضمانات سياسية وأمنية لئلا يكون لبنان مقراً أو ممراً للتآمر عليها وعلى أمنها القومي، إضافة الى مطالبتها بآلية تنسيق وتعاون في المجال الأمني وترسيم الحدود بدءاً من الشمال من دون مزارع شبعا.

وكان لافتاً أن الوزير المعلم لم يتطرق في حديثه أمام الصحافيين وهو يغادر القصر الى موضوع المحكمة الدولية، علماً أن ثمة من يرى أن هذا الملف يبقى هو الأكثر دقة وحساسية وطرحه يتم بعيداً عن الأضواء. □